CD/1790
7 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH and RUSSIAN

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة من القائم بأعمال البعثة الدائمة لكازاخستان إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، يحيل بها نص إعلاني اجتماع القمة الثاني للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي عقد في آلماتي، كازاخستان، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[(١)]

أتشرف بأن أطلب إليكم توزيع الوثيقة الختامية لاجتماع القمة الثاني للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي عُقد في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في آلماتي بكازاخستان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(*توقيع*): أركين أحمتوف
القائم بالأعمال
البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان

(١) صدر أصلاً بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن تحت الرمز A/60/910-S/2006/444 تحمل تاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(A) GE.06-63363 150806 150806

إعلان

مؤتمر القمة الثاني للدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا

نحن رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا؛

وقد اجتمعنا في آلماتي لمؤتمر القمة الثاني للدول الأعضاء في المؤتمر، في وقت تتطلب فيه الحالة الراهنة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك آسيا، تعاوناً وثيقاً، وحواراً مستمراً، وتبادلاً شاملاً لوجهات النظر، ومواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، وتسهيل منع نشوب الصراعات، وحل النزاعات بالطرق السلمية وإقامة تدابير عملية لبناء الثقة.

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمعايير ومبادئ القانون الدولي؛

وإذ نسلم بالصلة الوثيقة بين السلام والأمن في آسيا في سائر أنحاء العالم؛

وإذ نعيد أيضا تأكيد التزامنا بإعلان المبادئ التوجيهية للعلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر وبميثاق آلماتي، ودليل المؤتمر لتدابير بناء الثقة، كأساس للتعاون في المستقبل؛

وإذ نعرب عن إيماننا العميق بعملية المؤتمر كوسيلة لتيسير الحوار البناء عن طريق التفاعل وتدابير بناء الثقة من أجل تعزيز السلام والتنمية في دولنا؛

وإذ نشدد على أن النهج الشامل للأمن ينطوي على أبعاد عسكرية – وسياسية واقتصادية وبيئية، وإنسانية، ونؤكد بالتالي على أهمية وضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة في هذه المجالات؛

وإذ نعرب عن ثقتنا في أن النهوض بالحوار والتعاون بين الدول الأعضاء في المؤتمر سيفضي إلى تحسين مناخ الأمن في آسيا، الأمر الذي سيؤدي إلى مستقبل أفضل لشعوبنا؛

نعلن الآتي:

أولاً

١- إننا على اقتناع بأن التعاون المتعدد الأطراف، القائم على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي إعلان المبادئ التوجيهية للعلاقات بين دول المؤتمر، وفي ميثاق آلماتي، هي الآن إلزام مما كانت في أي وقت مضى لحفظ السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. ولهذا الغرض سنكثف جهودنا من أجل تطوير المؤتمر كمنبر للحوار السياسي عن طريق وضع نُهج مشتركة للأمن والتعاون على أساس توافق الآراء.

٢- إننا نؤيد عملية الإصلاح الجارية لمنظومة الأمم المتحدة بهدف تحسين قدرتها على مواجهة كل تحديات عصرنا هذا.

ونؤيد أيضاً ترشيح آسيا لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة.

٣- ونؤمن بأن التهديد المباشر أو غير المباشر باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ضد سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، يمثل تهديداً للسلام الإقليمي والدولي.

ونحن نناشد الدول الأعضاء التي هي أطراف في نزاع، ونشجعها باستمرار، على حل ذلك النزاع سلمياً، تمشياً مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

٤- ندين بشدة الإرهاب في جميع صوره وأشكاله ونشدد على أن الإرهاب ليس له أي ما يبرره. ونحن مصممون على زيادة جهودنا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة هذا التهديد الذي ينحر في أسس السلام والأمن في العالم. ولا بد أن تكون الحرب ضد الإرهاب بكل صوره وأشكاله حرباً شاملة ومتسقة والإيكال فيها بمكيالين.

فالإرهاب لا يمكن ولا يجوز ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

ونسلم بالدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحرب ضد الإرهاب الدولي.

وسنواصل تشجيع الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن، على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث عشرة المعنية بالإرهاب التي اعتمدت في إطار الأمم المتحدة. و لم يتم حتى الآن إنجاز المهمة المتمثلة في إيجاد أداة قانونية شاملة. وفي هذا الصدد، نؤيد مواصلة الجهود في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٥- نؤكد من جديد أن النزعة الانفصالية هي إحدى التهديدات والتحديات الرئيسية التي تواجه أمن الدول واستقرارها، وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها. والدول الأعضاء لا تؤيد أي حركة أو كيانات انفصالية فوق أراضي دولة أخرى من الدول الأعضاء ونكرر أنه لن يسمح باستخدام أراضينا لأي حركة أو كيانات انفصالية، ولن نقيم أي نوع من العلاقات أو الاتصالات مع الانفصاليين ولن نقدم لهم أي نوع من المساعدة.

ونؤكد من جديد حق الشعوب في تقرير مصيرها، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٦- وإدراكاً منا للتهديد المتزايد الذي تمثله الجريمة المنظمة العابرة للحدود لسلامة ورفاه دولنا، والصلة في بعض الحالات بين هذه الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، نؤكد ضرورة تعزيز التعاون طبقاً لقوانين كل بلد، ونعرب عن استعدادنا لذلك، من أجل مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات، والجرائم المالية، مثل غسل الأموال، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة، ومن أجل محاربة الفساد.

٧- ونؤيد التعاون الدولي في محاربة الإنتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها. وندعو الدول الأعضاء إلى التعاون فيما بينها لمنع الاتجار بالمخدرات.

ونكرر استعدادنا للقيام بدور فعال في الجهود الدولية المبذولة من أجل وضع وتنفيذ برامج خاصة للمساعدة في معالجة الحالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الصعبة، التي تسهل زيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وتؤكـــد الدول الأعضاء من جديد التزامها بالوفاء بالمهام المنصوص عليها في ميثاق آلماتي فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات.

٨- ونلاحـــظ أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكلان تهديداً للسلام والأمن العالميين، وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزامات كل منها في مجال نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وندعو جميع الدول إلى التعاون في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونـــدرك أيضـــاً أهمـــية امتثال الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف التي وقّعت عليها لإزالة أسلحة الدمار الشامل وتشجيع عدم انتشارها، وتشجع جميع الدول على المساهمة في تحقيق أهداف إزالة هذه الأسلحة ومنع انتشارها.

ونشـــجع جميع الدول على بذل الجهود لمنع الإرهابيين والجماعات الإجرامية من محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وما زلنا ملتزمين بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية، عن طريق بذل جهود ملموسة لتحقيق هذا الهدف.

ونؤكـــد من جديد الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها للدول في الحصول على التكنولوجيات والمواد والمعدات الـــنووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، بما يتفق والتزامات كل منها النابعة من اتفاقات السلامة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشجع بقوة الجهود المبذولة لضمان عدم الاعتداء على المرافق النووية.

ونشجع تعزيز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة النووية.

ونـــثني على الجهود المشتركة لدول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونشجع، في هذا الصدد، الترويج لهذه المبادرة بغرض التوقيع على المعاهدة الخاصة بجعل آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٩- ونسلم بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يمثل تهديداً خطيراً لعدة أمـــور مـــن بينها السلام والاستقرار. ولذا نؤكد من جديد استعدادنا ورغبتنا في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجـــار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك البنود ذات الصلة في دليل تدابير بناء الثقة الخاص بالمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.

ونحـــث عـــلى دعـــم الجهـــود الدولية والإقليمية والوطنية التي تبذل الآن لمكافحة ومنع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والحصول على هذه الأسلحة واستخدامها دون ترخيص.

١٠- ونؤكد أنه منذ مؤتمر القمة الأول للدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الـــذي عقـــد في آلماتي عام ٢٠٠٢، شهدت آسيا نمواً اقتصادياً سريعاً. وقد فتح اهتمامنا المشترك بتطوير عملية المؤتمر الأبواب أمام فرص جديدة لزيادة التجارة، والتعاون الاقتصادي والبيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة لدولنا.

١١- ونـــدرك أن تأمين مصادر الطاقة هو أحد المسائل التي لها أولويتها في برنامج العمل الدولي. وبالتالي، أصـــبح الحـــوار والـــتعاون فيما بين الدول المنتجة والدول المستهلكة أهم مما كان في أي وقت مضى، وبالتالي، فإن الاهـــتمام بـــتأمين الطاقـــة هو جزء لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي والاجتماعي ومن التنمية المستدامة أيضاً، وندعو الأطراف ذات الصلة إلى الإسهام في تأمين الطاقة وإلى مواصلة النهوض بالحوار والتعاون حول مسائل الطاقة.

١٢- ونحـــن مقتـــنعون بأن إنشاء وتطوير شبكات النقل والاتصالات، وخطوط النفط والغاز ضروريان لتشـــجيع فـــرص الاستثمار وتعزيز التعاون الواسع بين الدول الأعضاء في مجالات مثل التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني وفي مجال الطاقة.

ونقر بأن التهديدات والتحديات غير التقليدية لها تأثير سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وندرك، في هذا الصدد، أن انتشار الأمراض المعدية الفتاكة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنفلونزا الطيور، يمثل تحديات خطـــيرة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية. وندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون والتنسيق والتفاعل فيما بينها لكي تبني وتدعم قدراتها على مواجهة حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

١٣- ونقر بأن التنمية والسلام وحقوق الإنسان يعزز كل منها الآخر ويكمله، وأنه لا انفصام بينها.

ونقـــر أيضـــا بـــأن تيسير الحوار والمشاركة بين الثقافات والعقائد بغرض تشجيع التسامح والاحترام والفهم المتبادلين، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، ستكون هي المبادئ التي نهتدي بها في علاقاتنا.

ونؤكد من جديد أهمية احترام التنوع الثقافي وخصوصيات المجتمعات.

ونلاحـــظ أيضـــاً مع التقدير ما أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة من تشكيل ''تحالف الحضارات''، وكذلك تشكيل فريق رفيع المستوى لتحالف الحضارات يتكون من شخصيات بارزة، ونعرب عن اهتمامنا بنتائج هذه المبادرة.

ونلاحظ أنه في عالم يتسم بالعولمة، تعتمد تنمية البلدان أيضاً على التقدم الذي يتحقق في مجال التعليم، خاصة بتحســـين نسبة من يعرفون القراءة والكتابة وتحسين نوعية التعليم لشعوبنا. ولذا، نؤكد على ضرورة زيادة الاتصالات الودية والتعاون بين الدول في مجال التعليم.

١٤ - ونؤكـــد عـــلى ضرورة تشجيع السياحة لإحياء تقاليد عمرها قرون من الزمان لطريق الحرير العظيم الذي استخدم لتوحيد الشعوب وتيسير تعزيز العلاقات فيما بينها.

ثانياً

١٥- ونؤكـــد عـــلى أن عملـــية المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقاة في آسيا تمضي قدماً نحو النهوض بالتعاون بين الدول الأعضاء، مع المنظمات الدولية، والدول الأخرى.

١٦- وفي أثناء الفترة التي مضت منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول للدول الأعضاء في المؤتمر في آلماتي في الرابع من حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تحققت في الواقع أغلب المهام، التي تبنت هدف مواصلة وتطوير تنمية المؤتمر وتعزيزه.

١٧- إن إرادتنا السياسية الجماعية مكّنت عملية المؤتمر من مواصلة النمو.

١٨- ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في التوسع في تنفيذ تدابير بناء الثقة في الجوانب الاقتصادية والبيئية والإنسانية، بالإضافة إلى مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة.

١٩- ونشكر جمهورية كازاخستان كرئيسة للمؤتمر على دورها في تعزيز الحوار وتطوير عملية المؤتمر.

٢٠- وسنواصل جهودنا للمضي قدماً بعملية المؤتمر لكي نحقق أهدافنا المشتركة على أساس توافق الآراء.

٢١- ونلاحظ مع الارتياح تشكيل أمانة المؤتمر على أرض كازاخستان، وهي خطوة هامة على طريق تطوير المؤتمر.

ثالثاً

٢٢- يسعدنا أن نلاحظ تزايد الاهتمام بالمؤتمر. ونرحب في هذا الصدد بانضمام مملكة تايلند في عام ٢٠٠٤ وجمهورية كوريا في عام ٢٠٠٦، كعضوين كاملي العضوية.

رابعاً

٢٣- نقرر أن يكون الخامس من تشرين الأول/أكتوبر هو يوم المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، احتفالا ببداية فكرة عقد مثل هذا المؤتمر التي طرحها رئيس جمهورية كازاخستان في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.

خامساً

٢٤- ونقرر عقد مؤتمر القمة الثالث للدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، في صيف عام ٢٠١٠.

سادساً

٢٥- ونحن مؤمنون بأن عملية المؤتمر قد خطت خطوات إلى الأمام بتنفيذها للمهام التي أوكلها إليها مؤتمر القمة الأول للدول الأعضاء. وهذا البيان يمثل إرادتنا في أن نمضي بعملية المؤتمر إلى الأمام بأن نواصل العمل باتجاه بناء جو من الثقة والاطمئنان وزيادة التعاون في المنطقة.

آلماتي، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

- - - - -